لئلا تتحوَّل دعوة المجتمع المدنيّ إلى مصادرته مجدّداً

غريغوار مرشو

قبل مقاربة أطروحة «المجتمع المدنيّ» وما أثارتْه من سجالات على الساحة الثقافيّة والفكريّة، وما أفرزتْه من مظاهر الارتياح أو التوجُّس والارتياب عند الإدارة الحكوميّة أو المثقفين، لا بدّ من القيام بتذكيرٍ تأريخيٍّ اجتماعيٍّ يُعيد إلى الأذهان مخاطرَ تعطيل حراك المجتمع المدنيّ. وسيتمّ ذلك من خلال إطلالة سريعة على الإمبراطوريّة العثمانيّة في مرحلة انقطاع تواصلها مع مجتمعها المدنيّ، أيْ في مرحلة مواجهتها لأوّل مرحلةٍ انتقاليّةٍ جذريّة من بنيتها التقليديّة إلى البنية الحديثة المتأوربة، والتي ماتزال إشكالياتُها قائمةً حتى يومنا.

ويبدو أنّ استمرار الإشكاليّة يعود إلى أنّ النخب التي تَطْرح اليومَ مفهومَ «المجتمع المدنيّ» هي استمرارٌ معقَّد لتلك النخب الحداثويّة العثمانيّة أو «التنظيماتيّة» السابقة. فقد ظلّت هذه النخبُ الراهنة أسيرةَ مفاهيم تلك النخب السابقة، من زاوية إعادة إنتاج الاستلاب، وإعادةِ إنتاج مفهوم «المجتمع المدنيّ» بوصفه مفهومَ مجتمع النخبة، ولكنْ في إطارٍ يتحدّث باسم «الشعب.» وتأخذ هذه المقارنةُ المكثَّفة شرعيّتَها من حقيقة أنّ النخب الحداثويّة الراهنة تَعْتبر نفسَها الوريثةَ الشرعيةَ تاريخياً لذلك المفهوم في وعي النخب النهضويّة، التي تَشْمل بالتأكيد النخبَ التنظيماتيّةَ العثمانيّةَ الحديثة.

السلطنة تَدْفع ضريبةَ استباحتها للمجتمع المدنيّ

قامت الإمبراطوريّة العثمانيّة فأنشأتْ حُكْماً تتمتّع فيه مختلفُ الأقوام والأجناس والطوائف والأديان باستقلالٍ ذاتيّ، تَدْعمه حقيقةُ أنّ معظم المدن والقرى كانت تميل إلى الاكتفاء الذاتيّ من الناحية الاقتصاديّة. ولولا الاستقلالُ الذاتيُّ النسبيُّ الذي كانت تتمتّع به المؤسّساتُ، والتي كان الرعايا ينتظمون فيها، لكان من الممكن أن تصل بهم أعمالُ انتهاب السلطات الحاكمة إلى الدمار السريع. إلاّ أنّ هذه الأخيرة بحكم انغلاقها على المتغيِّرات العلميّة، وفقدانِها لمصادر جديدةٍ للإنتاج، واستمرارِها على الصعيد الداخليّ في معاداة المسلمين الشيعة (الصفويِّين في إيران)، فقدتْ إمكانيةَ سيطرتها على الأقاليم التي تَحْكمها. وهذا ما حصل في أواخر القرن السادس عشر والسابع عشر، إذ دبّ الفسادُ في المؤسّسات، الأمر الذي أدّى إلى إفقار رعاياها وسَلْخِ كثيرٍ من الولايات عنها وبخاصةٍ في أوروبا.

وازداد الموقفُ تفاقماً وتسارُعاً إثر تقديم تنازلات تلو التنازلات للقوى الأجنبيّة. وتجلّى ذلك في إعطاء هذه الأخيرة امتيازاتٍ تجاريةً تُعفي سِلَعَها من الجمارك، ولاسيّما بعد أن تلازمتْ مع امتيازات أخرى تعطي الحقّ لكلٍ من فرنسا وبريطانيا وهولندا وغيرها في حماية المسيحيِّين في الشرق. وأدّى هذا التوجُّه إلى انزلاق السلطة شيئاً فشيئاً تحت عجلة النفوذ الغربيّ وإلى تشجيع كبار وزراء الدولة على مظاهر البذخ والجاه الأوروبيّة، وإلى استقدام السلاطين لمستشارين أجانب منذ القرن السابع عشر لتحديث مؤسّساتهم على الطريقة الغربيّة. هذه الإجراءات، التي تمّت دون مراعاةٍ لتجاوبها مع المجتمع المدنيّ، ساعدتْ على خروج زمام الأمور من يد السلطة المركزيّة، واستشراءِ الفساد في الجيش، وإفساحِ المجال أمام المحسوبيّات والرشاوى، وعرضِ مناصب الدولة على المزاد العلنيّ لتغطية العجز في ميزانيّة الدولة. ولتدارك الأزمة عَمَدَ المتعاقبون على السلطة إلى تشديد الضرائب على رعايا الإمبراطوريّة دون استثناء، واستخدام كلّ وسائل الابتزاز والقهر. فاضطرّ رعايا الإمبراطوريّة من مختلف الأجناس والطوائف والأقوام إلى توسُّل نمط العلاقات الخاصة لتنظيم حياتهم وتدبير شؤون جماعاتهم بغيةَ الدفاع عن أنفسهم. لكنّ

استمرار تردّي الأوضاع الاجتماعيّة والاقتصاديّة أدّى إلى تشكّل فئات جديدة من الأعيان تَطْمح إلى الوصول إلى مناصب السلطة واستثمارها بما يتّفق ومصالحَها الخاصّة، إمّا تهرُّباً من الضرائب وإمّا تعويضاً عمّا دفعتْه من مال ورشاوى لتعزيز نفوذها في السلطة. ولم تقتصر عدوى الفساد هذه على هَرَم أجهزة الدولة وحسب، بل انتشرتْ شيئاً فشيئاً لتطول فئاتٍ أخرى تحيط بالدولة، ثم حكّامَ المقاطعات والألوية وأتباعَهم في أنحاء الإمبراطوريّة.

وهكذا نرى أنّه بعد أن كانت الدولة تَسْهر على مصالح رعاياها وتَسْتصدر قوانينَ موائمةً لهم، صارت ترى في مواطنيها مجردَ رعايا غيرِ مرغوب فيهم ومحكومٍ عليهم بالطاعة والخضوع والاستغلال السافر. وبفعل هذا التعسُّف فقدت الدولةُ هيبتَها، وأدّت كلُّ القوانين الصادرة عنها إلى مفاقمة تمركزها وضعفِ قدرتها على إعادة الأمن والاستقرار لمواطنيها. فهؤلاء الأخيرون لم يعودوا ينتظرون الحلَّ من فوق وإنّما شرعوا يفتّشون عن المخارج والحلول الجاهزة. وقد تجلّت هذه في ثلاثة اتجاهات بارزة:

- الأوّل أخذ يفتّش عن حلول قريبة وفهلويّة لتخفيف أعباء الضرائب الجائرة.

- الثاني طال الفئات الأكثرَ تأذّياً من تردّي الأوضاع والفوضى والقهر، والتي استندتْ إلى السلَف الصالح، وخاصةً في الوسط الإسلاميّ الذي لم يَعُدْ يرى مخرجاً للخلاص إلاّ في الشريعة، وراح يقف ضدّ انحراف «الخلافة» وضدّ الغزو الأجنبيّ في آن معاً. وتجلّت بواكيرُ هذه الظاهرة عند الحركة «الوهّابيّة» في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وأعقبَتْها حركاتٌ أخرى في القرن التاسع عشر أبرزُها الحركة «المهدية» والحركة «السنوسيّة» في المغرب العربيّ وغيرُها من الحركات في أواخر هذا القرن وأوائل القرن العشرين للردّ على الزحف الاستعماريّ في المنطقة.

- أما الثالث فتشكّل بفعل دخول التجارة المركنتيليّة (الاتّجاريّة) الغربيّة إلى الإمبراطوريّة إثر الامتيازات التي مُنحتْ لها، والمقترنة بالحملات التبشيريّة بحجّة حماية مسيحيّي الشرق. وقد استبشرتْ بعضُ الفئات المسيحيّة خيراً بهذا الدخول، واندفعتْ إلى التعاون مع القوى الأجنبيّة وتوطيدِ علاقاتها التجاريّة معها وتحوُّلها - من ثم - إلى وسيط بين الشرق والغرب يأتمر بقوانينها وشروطها ويحتمي بقنصليّاتها. ثم سرت العدوى إلى بعض الطوائف الأخرى كاليهود الشرقيّين. وتحوّلتْ كلُّ هذه الحركات على اختلاف تلاوينها إلى ورقة ضغط وابتزاز خطيرَيْن في يد القوى الغربيّة، وأصبحتْ أسيرةَ نفوذها وصراعاتها الثقافيّة الإيديولوجيّة والتجاريّة والعسكريّة بحجّة أنّها أقليات دينيّة وقوميّة مضطَهَدة، وبذريعة حمايتها في مواجهة مدٍّ إسلاميٍّ «استبداديّ شرقيّ» مقابل مدّ حضاريّ تحديثيّ آتٍ من الغرب. وقد مكّن هذا الوضع المتفكّك، وما تخلّله من صراعات اجتماعيّة سياسيّة، الدولَ الاستعماريةَ من الاستفادة من إضعاف السلطنة (الملقّبة آنذاك بـ «الرجل المريض») وإرساءِ المقدّمات الأولى لـ «دول - أمم» حديثةٍ على تضادٍّ مع دولة عثمانيّة شائخة، ابتداءً من حملة نابليون بونابرت على مصر وسوريا.

النهضة المستلبة

حيال هذه النتائج المشؤومة لهذه التحوُّلات القاهرة كيف خُيِّل للنخب المثقفة «الطليعيّة» الحداثويّة طرقُ الخروج من «عصور الظلام؟»

لقد هرولتْ في الحقيقة إلى رفع رايات «النهضة» و«الإصلاح» من موقع المفاهيم الليبراليّة الوافدة التي رأتْ تباشيرَ تحقُّقاتها مرةً خلال مشروع «التنظيمات» ابتداءً من عام ١٨٣٩. وعوّلتْ على

لئلا تتحوّل دعوة المجتمع المدنيّ إلى مصادرته مجدّداً

العلمانيّة كمدخلٍ سحريٍّ إلى استتبابِ ما يسمّى اليومَ «المجتمعَ المدنيّ» على أنقاض المجتمع التقليديّ. لكنْ حين شعر النهضويُّون العلمانيُّون والإصلاحيُّون الإسلاميُّون بقصور الإصلاح وما نَتَجَ عنه من مركزيّة قسريّة، اتفقوا بالإجماع ـ على الرُّغم من خلافاتهم الإيديولوجيّة الظاهرة ـ على المطالبة بسياسةٍ ليبراليةٍ تقضي بتوزيع السلطات بالتساوي، وتسهيلِ مسار التقدُّم.

إنّ الهاجس الوحيد الذي شَغَلَ ولا يزال يَشْغل هذه النخبَ هو اللحاقُ بالنموذج الغربيّ وسدّ كل ثغرة من ثغرات «التخلُّف» المتراكم، في مقابل أوروبا الصاعدة والمتطوِّرة آنذاك. وقد رأى الحداثيُّون هذا التخلُّف متجسِّداً في الجماهير الشعبيّة، بحجّة أنّها وراء كلّ انحطاط وكلّ عرقلة لمسيرة «التقدُّم.» بل بلغ الشطط بالبعض أن اعتبر الاستبدادَ والتخلُّفَ المتعدِّدِ الأشكال سمةً من سمات المجتمع التقليديّ برمّته. وبذلك صارت الديموقراطيّة أو حريةُ المواطن وَقْفاً على النخب الحداثويّة، بدعوى أنّ غالبيّة السكان المحرومة ليست مؤهّلة للتمتُّع بها، ولا تَسْمح ذهنيتُها المتحجِّرةُ وأميّتُها بها.

لكنْ حين تعذَّرَ على الإصلاح أن يَقْطف ثمارَ رهاناته على مفاهيم كالعلمانيّة والعقلانيّة، راح المثقفون الحداثويُّون يتوسّلون مفهومَ «الدولة ـ الأمّة» على غرار المثال الغربيّ من أجل تسريع مسيرة التقدُّم. وقد تجلّى ذلك عندما طُرحتْ فكرةُ القوميّة العثمانيّة تحت شعار «الوحدة الإسلاميّة،» التي انتهتْ في مطلع القرن العشرين تحديداً إلى جانب العديد من الأطروحات القوميّة الداعية إلى المركزة العرقيّة. وأدّى هذا المسارُ في النهاية، مع حملة التتريك، إلى انهيار الإمبراطوريّة، وانفراطِ عقْد الأمّة التقليديّة إلى أشلاء متطايرة تجسّدتْ في ولادة دويلات إقليميّة متعدِّدة ومتطابقة مع سياسة التقسيم. وضمن هذا المناخ نشأتْ عدةُ أحزاب، منها مَنْ أضفى المشروعيةَ على هذا التقسيم، ومنها مَنْ شكّكَ في مشروعيّته وطالب بمتّحدات طبيعيّة أوسع، ومنها ـ كالأحزاب الشيوعيّة ـ مَنْ راح يعمل في إطار هذه الدول الحديثة آملاً في أن تَصْنع «البروليتاريا» المأمولة.

الخلاص بالجيش وتسويغ نظام الحزب الواحد

هذا المسار أفضى إلى تأجيج الصراع الاجتماعيّ في الساحة السياسيّة، وأفْرز من ثمّ أحزاباً سياسيّة قوميّة يساريّة ودينيّة. وقد اعتَبَر كلٌّ من هذه الأحزاب نفسَه مالكاً الحقّ الأوحدَ في قيادة الدولة والمجتمع، وعملَ على إقصاءِ أو استئصالِ التيارات السياسيّة الأخرى وصهرِها في بوتقة الحزب الواحد. وتجسّدتْ هذه التياراتُ المتضاربة والمتنابذة في أشكال عقائديّة أو فئويّة، ولكنّها تلتقي كلُّها على أرضيّة واحدة في تكفير المجتمع الأهليّ سواء باتّهامه في تقليديّته تحت شعار «العلمانيّة،» أو إسلاميّته باسم «العودة إلى الأصول.» وحينما لم تَعُدْ هذه الأطروحاتُ تلاقي استجابةً إيجابيّةً في أوساط واسعة من المجتمع الأهليّ عبر الطرق السلميّة، صارت الأساليبُ الانقلابيّة بواسطة الجيش أو الميليشيا الحزبيّة هي السبيلَ الوحيدَ للانقضاض على السلطة.

حيال هذا الإخفاق في كسبِ ثقة المجتمع المدنيّ وصدِّ الغزو الاستعماريّ وإزالةِ مخاطر التجزئة، تراءى للتيار القوميّ العربيّ اليساريّ، بعد الحرب العالميّة الثانية، أنّ الطريق بات سالكاً للوصول إلى السلطة. فتوسّل الجيشَ، وعوّل على الحزب الواحد ضماناً وحيداً للتحكُّم بالاضطرابات الاجتماعيّة. وما كان من دعاة هذا التيار إلاّ التضحية بالحراك المجتمعيّ لزجّ كلّ الطاقات في معركة التحرير والبناء والتصنيع تحت شعار التوحيد القوميّ

حين تكون غالبية شرائح المجتمع متّهمةً ومغيَّبة في خطاب النُّخب، فعن أيّ مجتمع مدنيّ تعبّر هذه النخب؟

والاشتراكيّ. وضمن هذا المنظور خيِّل إلى أصحاب هذه الدعوة إنقاذُ المصير العربيّ من نكبات التجزئة والمشاريع الاستعماريّة، واستعادةُ الأمة هويتَها المفقودة ووحدتَها واستقلالَها.

لكنْ حين باءت هذه الرهانات بالفشل إبان حرب ١٩٦٧ ضدّ الدولة الإسرائيليّة الاستيطانيّة، صار حزبُ «الدولة القوميّة» يميل في السبعينيّات إلى الانفتاح على قسم من الأحزاب المعارضة، ويحتويها في «جبهةٍ تقدُّميّةٍ» بأملِ امتصاصِ حالة الغليان في المجتمع المدنيّ. وسارت الأمورُ على هذه الوتيرة عقداً من الزمن، إلاّ أنّه سرعان ما بدأ الواقع الاجتماعيّ يفرز في الثمانينيّات تياراتٍ معارضةً تتراوح في أطروحاتها ما بين أقصى اليسار وأقصى اليمين الأصوليّ. وقد دَفَعَ هذا المسارُ السلطةَ إلى التشدُّد وتضخيمِ جهازها الأمنيّ، خشيةَ انفلات زمام الأمور من بين يديها وتحويل الدولة إلى مسرح للصراع على السلطة وإيقاعِ البلاد في سلسلة من الانقلابات على النحو السابق. واستطاع هذا التوجُّه أن يسلِّط النظامَ القائمَ على المجتمع، ويحيل تذمُّرات هذا الأخير على دائرة المكبوت. وبذلك لم يَعُد النظامُ الحاكمُ يخشى القوى اليساريّةَ المعارضةَ وإنّما القوى الأصوليةَ، التي خُيِّل إليها أنّ الساحة باتت خاليةً وأنّها لا بدّ لها من الوقوف على تضادٍّ كامل مع الدولة «الكافرة» في الخفاء بانتظار الفرصة المواتية.

ومع انهيار دول المنظومة الاشتراكيّة وبروز معالم النظام الدوليّ الجديد، بدأتْ سلطاتُ الدول في العالم الثالث تخطو خطواتٍ خجولةً باتّجاه الديموقراطيّة من خلال الانفتاح على المجتمع المدنيّ لئلا تَدْفع ضريبةَ ما حصده نظامُ «الطبقة ـ الدولة» أو «الحزب ـ الدولة» من نتائج مدمِّرة على المجتمع.

وثيقةُ صفوةٍ تُغيِّب الأسباب لحساب النتائج

ضمن هذا المناخ من المتغيِّرات السريعة في العالم اليوم، أين تتموضع «الوثيقةُ الثانية» للمثقفين السوريِّين؟

الحق أنّها تتموضع في إشكالية الليبراليّة العربيّة في «عصر النهضة،» وهي ليبراليةٌ تشير الوثيقةُ ضمناً إلى أنّها غُدِرَ بها وأُجهضتْ من قِبل فئةٍ من الأجيال اللاحقة. ولا شك أنّ أصحاب الوثيقة برعوا في توصيفِ نتائج ما وصلتْ إليه الأمور، لكنّهم نسوا تماماً أنّه لا يُمْكن مداواةُ الحاضرِ بمقدِّماتٍ ما كانت الأوضاعُ عليه ما قبل خمسين عاماً، عندما يقولون:

«إنّ ما يكتنف مفهومَ المجتمع المدنيّ من التباس ناشئٍ عن تعدُّد التجارب الديموقراطيّة في التاريخ القديم والحديث لا ينفي وجودَه الواقعيّ عندنا بوصفه كينونةً اجتماعيّةً في التاريخ والعالم، ولا سيرورةَ انتقاله المستمرّة إلى مجتمع عصريّ وحديث، أَنْتج مجتمعُنا خلالها ثقافةً متجدِّدةً وصحافةً حرّةً ونقاباتٍ وجمعيّاتٍ وأحزاباً سياسيّةً وشرعيةً دستوريّةً وتداولاً سلمياً للسلطة، حتى غدا من أقل الأقطار العربيّة تأخُّراً إنْ لم يكن من أكثرها تقدُّماً. وكانت تلك السيرورة ترقى بمجتمعنا إلى الاندماج الوطنيّ الاجتماعيّ، إلى أن حدث ذلك القطع المؤسَّس على المشروعيّة الثوريّة الانقلابيّة في مواجهة المشروعيّة الدستوريّة.»

الأسئلة التي نطرحها هنا: أيُمْكن أن نُبْدع حداثةً مؤصلةً في إطار دولة الحقّ والقانون بتوسُّل الأسئلة والأجوبة التي كانت مطروحةً في «عصر النهضة» و«التنوير؟» أفي مقدور الإرث «النهضويّ،» مع كل ما حَمَلَ في تضاعيفه من ملابسات ومعوِّقات معرفيّة وتداخلات مع المدّ الاستعماريّ القهريّ آنذاك، أن يجيب عن كلّ ما طَرَأَ اليومَ على الساحة الفكريّة والثقافيّة من مستجدّات وتساؤلات حول آليات الحداثة والتحديث في الوطن العربيّ؟ أكان علينا أن

لئلا تتحوّل دعوة المجتمع المدنيّ إلى مصادرته مجدّداً

ننتظر «انهيارَ النموذج السوفياتيّ» حتى «يتبيّن للجميع... استحالةُ بناء الاشتراكيّة أو بناءُ ديموقراطيّة اجتماعيّة بلا ديموقراطيّة سياسيّة» كما ورد في الوثيقة؟ ألم يكن الإرثُ النهضويّ الحداثويّ الليبراليّ يَحْمل في طيّاته هو أيضاً مصادرةً للديموقراطيّة (باسم العلمانيّة) والمطالبةَ بحرية التعبير للنخبة على حساب المجتمع المدنيّ؟ ألم يكن النهضويُّون والإصلاحيُّون الحداثيُّون ومِنْ بعدهم الأصوليُّون مُجْمِعين على تكفير عامة الشعب بحجّةِ أنّها تَرْزح تحت نير الأميّة والظلاميّة والخروج على دينها؟ وحين تكون غالبيةُ شرائح المجتمع متّهمةً على هذا النحو ومغيَّبةً في حسابات التعبير عن ذاتها بحريّة، فعن أيّ مجتمع مدنيّ كانت تُعبِّر هذه النخبُ سوى المجتمع المدنيّ المصنوع والمعجون على قياس تهويماتها؟

في نهاية التحليل أقول، لئلاّ تتحوّل دعوةُ المجتمع المدنيّ إلى مصادرته مجدداً: إنّ إعادة النظر والتساؤل ونقدَ مختلفِ الأطروحات وردودِ الفعل التي تَشْطر البلادَ شطريْن متنابذَيْن متنافريْن تطول، في ضوء المتغيِّرات الراهنة، أكثرَ من طرف وليست مقصورةً على أحزاب السلطة (لكون هذه لم تأتِ من الغيب). ذلك أنّ المهام المطروحة في كيفيّة التعامل مع هذه المتغيِّرات ذاتِ الوتيرة السريعة تَشْمل كلَّ القيادات وزعامات الأحزاب السياسيّة والتيارات الفكريّة على حدٍّ سواء، سواء أكانت من الفئات المستظلة تحت رعاية النُّظُم الحاكمة أم من الفئات المعارضة. وإلاّ فإنّ أيَّ مواكبة لهذه التحوُّلات الديموقراطيّة الراهنة من خلال الشعارات والمحاكاة الشكلانيّة تعني الالتفافَ عليها وابتزازَها، سواء بالاستئثار بها من قبل بعض النخب الحاكم أو بتوسُّلها مطيّةً من قِبل المعارضة للعبور إلى السلطة ثم مصادرتها. وهنا يكون الخرابُ واقعاً على الدولة والمجتمع المدنيّ معاً كما أسلفنا. فلكي تستتبّ الديموقراطيّةُ وتتحوّلَ ثوابتَ راسخةً في سلوك الفرد والمجتمع المدنيّ لا بدّ من إحداث توازنٍ وتفاعلٍ ما بين مؤسَّسات الدولة ومؤسَّسات المجتمع المدنيّ، بحيث إنّ إلغاءَ واحدةٍ لحساب الأخرى يعني إلغاء الطرفين. نقول ذلك لأنّه لا ضمان لإنجاح نهوض استراتيجيّتنا الأمنيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة والسياسيّة، التي من شأنها تجاوُزُ الحسابات القُطْريّة الضيّقة وحدودِ «السيادات» الهشّة للنظم القائمة، إلا إذا تمت رعايتُها وحمايتُها من قبل مؤسَّسات مستقلّة لكون هذه هي الرئة التي تغذّي استمراريةَ الدولة ومؤسَّساتها... والعكس بالعكس.

إنّ التشديد على ذلك من شأنه إعادةُ الثقة إلى المجتمع المدنيّ، وضمانُ حقوق مواطنيه، وتجسيرُ الفجوة بينه وبين الدولة من خلال إشراك المواطنين الفعّال في كلّ ما يَصْدر من قرارات مصيريّة منوطة بشؤون معاشهم اللائق وسلامةِ كرامتهم وأمنِهم وتطلُّعاتِهم الإنسانيّة. وإلاّ فإنّ أيّ تقصير أو تهاون في هذا السبيل يعني استنزافَ مقدّرات الأوطان وتسليمَ مصير شعوبها إلى ما تصنعه سياساتُ «الكبار،» وخاصةً بعد المتغيِّرات المستجدّة في إطار العولمة الزاحفة. أقول ذلك لأنّ أيّ تلاعب واستباحة لمقدرات الناس آيل لا محالة إلى تعويم المكبوت وانتقامه.

غريغوار مرشو

باحث سوري ومدرّس في قسم الفلسفة في جامعة حلب. عضو هيئة تحرير مجلة دراسات شرقية في باريس. من كتبه: الهويات والصراعات في الشرق الأدنى، العدوى في تشكُّل الفكر العربيّ المعاصر، مقدّمات الاستتباع: الشرق موجود بغيره لا بذاته، إيديولوجيا الحداثة بين المثاقفة والفصام الحضاريّ.